٥٧ عاما من التشرد والمعاناة

اللاجئون الفلسطينيون .. مأساة قيد التكريس والتهجير القسري

.. مرت ٥٧ عاما على جريمة التهجير القسري الكبرى للشعب الفلسطيني الذي اقتلع من أرضه في حرب تآمرية استعمارية قادت إلى تشريد نحو خمسة ملايين فلسطيني خارج وطنهم وتكديس البقية داخل مخيمات في الضفة وقطاع غزة ، وبعد هذه العقود الطويلة على هذه المأساة لا زال هؤلاء اللاجئون بملايينهم الخمسة يقاسون مرارة البعد عن الوطن ويظل قرابة ثلاثة ملايين في الداخل حبيسي المخيمات المسيجة بالأسلاك يعيشون تحت رحمة الجوع وقسوة الطبيعة.

ولكن الأسوأ في حياة هؤلاء اللاجئين أن قضيتهم تدخل في هذه المرحلة القائمة من التاريخ نفقا أكثر ظلاما فحق العودة الذي أقرته كافة قرارات الامم المتحدة وكافة المواثيق الإنسانية أصبح مهمشا في ظل ما يروج له من تسويات بل إن هناك محاولات عديدة لإسقاط هذا الحق الذي يمثل أساس أي تسوية عادلة وقابلة للبقاء.

تحليل/صادق هزبر

إن القاسم المشترك لكل اللاجئين الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة أو في مخيمات النزوح في الشتات هو البؤس والإصرار على العودة إلى الوطن ولقد رفض اللاجئون الفلسطينيون على مدى العقود الماضية التخلي عن حلم العودة إلى الوطن الفلسطيني السليب رغم اللاءات الاسرائيلية المتكررة لكافة الحقوق الفلسطينية المشروعة والإنسانية وترحيل قضية اللاجئين من مفاوضات التسوية التي جرت في السنوات الماضية والمواقف الاقليمية والدولية المتخاذلة وعلى عكس جميع الظروف التي تلوح في أفق عمليات التسوية المزعومة بدءا بمقترحات التوطين المختلفة وانتهاء بترحيل قضية اللاجئين الفلسطينيين لمراحل لاحقة إلا أن ذلك زاد اللاجئين الفلسطينيين إصرارا على العودة وأكثر دفعا للعودة والسعي نحو الحل الدائم والعادل لقضيتهم على أساس الشرعية الدولية وحقوقهم الإنسانية القاضية بعودتهم إلى ديارهم الأصلية واستعادة ممتلكاتهم وأراضيهم وتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم وبممتلكاتهم بناء على قرارات الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وفي المقدمة منها قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨م وقرار مجلس الأمن رقم ٢٣٧ وتنبع أهمية هذا القرار من ظروف تاريخية وصياغته إلى كافة الأعراف والمواثيق والشرائع الدولية التي حازت على مدار أكثر من نصف قرن من الزمان صفة الالزام بعد أن تم التأكيد عليه في الجمعية العامة للامم المتحدة أكثر من ١١٠ مرات.

قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ١٩٤

● وكانت البداية في كانون أول عام ١٩٤٨م حيث قامت الجمعية العامة للامم المتحدة في ديسمبر بتأسيس لجنة التوفيق لفلسطين التابعة للامم المتحدة وتعتبر هذه اللجنة بمثابة آلية لتسهيل تنفيذ حلول دائمة للاجئين الفلسطينيين بالاستناد إلى توصيات وسيط الامم المتحدة آنذاك (الكونت برنادوت) وتحدد الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ١٩٤ إطارا لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وممارسة حقوق اللاجئين وهي حق العودة واستعادة الممتلكات والتعويض وتسهيل تنفيذ كافة الحلول الخاصة بمحنة اللاجئين.

وتقرر الفقرة ١١ من القرار وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن وكان مشروطا قبول الدولة الاسرائيلية كعضو في الامم المتحدة بتطبيق القرارين رقم ١٩٤ و١٨١ اللذين يدعوان صراحة إلى عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم وممتلكاتهم الأصلية في فلسطين.

كما يؤكد القرار إضافة إلى ذلك بأنه يحق للاجئين الذين يختارون العودة بأن يتلقون تعويضات.

حق العودة

● إن حماية حق العودة لا تعني حماية اللاجئين أنفسهم فقط وإنما تعني حماية حق العودة من الضياع لأنه يمثل جوهر القضية الفلسطينية وأضحت قضية اللاجئين الفلسطينيين العنصر الأساسي في الوصول إلى اتفاقيات السلام فمخيمات اللاجئين أبقت وستبقي القضية الفلسطينية حية منذ عام ١٩٤٨م وحتى انطلاق الثورة الفلسطينية في عام ١٩٦٥م كما احتل حق العودة دائما قمة البرنامج الوطني الفلسطيني مع التأكيد على معناه الحقيقي وهو العودة إلى الأراضي والممتلكات الأصلية التي تم تهجيرهم منها في ظل محاولات صهيونية دؤوبة لتحريف مفهوم العودة كي تتحول إلى العودة إلى مناطق السلطة الفلسطينية مستندة إلى عدد من الأقوال بعدم توفر المكان داخل الأراضي المحتلة والرغبة في الحفاظ على الهوية اليهودية كما تزعم وفي موازاة ذلك تزيد اسرائيل من الهجرة العكسية لليهود من جميع أقطار العالم وبناء المستوطنات داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة في نفس الوقت الذي تمنع الفلسطينيين من العودة إلى مدنهم وقراهم.

حقوق اللاجئين وعملية السلام

● يشكل اللاجئون الفلسطينيون أكبر مجموعة لجوء في العالم وأقدمها ونسبتهم تتجاوز ٦٠٪ من عدد السكان الفلسطينيين في عموم الوطن الفلسطيني ولكن حقوقهم لم تذكر في العديد من المبادرات السلمية التي جاءت بهدف الوصول إلى تسوية سلمية بين الفلسطينيين والاسرائيليين بدءا من مدريد ومرورا بأوسلو المبنية على وجود دولتين فلسطينية واسرائيلية وزادت خطورة الأمر بأن اتفاق اوسلو لم ينص على أن الضفة الغربية وقطاع غزة أراض محتلة وإنما متنازع عليها واقترحت وجوب توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدولة الفلسطينية المحتلة وليس إعادة توطينهم على أراضيهم الأصلية التي هجروا منها وليس هذا فقط بل خرجت مبادرات تبحث عن حلول التفافية لقضية حق العودة مثل مبادرة –سرى نسيبة –يعلون– ومبادرة جنيف حيث تضمنت تنازلا واضحا عن حق العودة بمعناه الصحيح كما أن الحلول التي وضعت جاءت دون مرجعية قانونية مثلما طبقت على قضايا لاجئين آخرين حول العالم ولقد أشارت اغلب مبادرات السلام إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين لكنها لم تضع مرجعية واضحة لحقوقهم في العودة واستعادة ممتلكاتهم كما تجاهلت المبادرات السلمية السابقة وقرارات الجمعية العامة للامم المتحدة منها القرارات رقم ١٩٤ الذي أتى بعد يوم واحد من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كما استثنت المبادرات السابقة قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٣٧ الذي أكد كذلك على حق لاجئي ١٩٦٧م في العودة إلى منازلهم فضلا عن أن المنظمة الدولية والمجتمع الدولي لم تضع أيا من القرارات الصادرة حيز التنفيذ والضغط على اسرائيل لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية وإقرار حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى منازلهم الأصلية مثل ما يتم تنفيذه في اتفاقيات السلام في مقدونيا – كوسوفو– طاجكستان – جورجيا– بوروندي وغيرها من الدول فأغلب الاتفاقيات الدولية حفظت حق اللاجئين في العودة إلى منازلهم الأصلية.

قرارات الجامعة العربية

● ولقد كان الموقف العربي رافضا لحلول التوطين للاجئين الفلسطينيين ففي الفترة من عام ١٩٤٨م إلى ١٩٦٤م تاريخ انعقاد أول مؤتمر قمة عربي وكانت الدول العربية تتولى مسؤولية الدفاع عن الحقوق العربية للشعب الفلسطيني حيث تم رفض مشروع توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية وقد تم رفض هذا المشروع في أكثر من دورة من دورات الجامعة العربية وفي دورتها العادية ٣٢ في ١٩٦٠/٢/٢٩م أصدرت قرارها رقم ١٦٣٧ جاء فيه أن مشكلة اللاجئين هي جزء من قضية فلسطين باعتبارها قضية قومية ولا سبيل لحلها عن طريق أية مشروعات اقتصادية أو باستيعابهم في البلاد العربية والطريق الوحيد لإنهائها كمشكلة دولية هو العمل على اعادتهم إلى ديارهم وتمكينهم من العيش في وطنهم بحرية وأمن وسلام.

وتعتبر مشكلة اللاجئين الفلسطينيين أطول مشاكل اللاجئين في العالم حيث تتواصل محنتهم حتى اليوم وتشكل قضيتهم ركنا من أركان عملية السلام وعودتهم إلى أراضيهم المحتلة واحدة من اللاءات التي تضعها اسرائيل أمام المفاوضات.

تقسيم المخيمات

● قسمت مخيمات اللاجئين الفلسطينيين إلى مجموعتين.. الأولى مجموعة اقيمت إثر حرب ١٩٤٨م ويبلغ عددها ٥٦ مخيما، المجموعة الثانية وهي المخيمات التي انشئت بعد حرب ١٩٦٧م ويسكنها اللاجئون الذين غادروا الضفة الغربية وقطاع غزة بعد وقوعها تحت الاحتلال الاسرائيلي.

وهناك حوالي ٣,٦ مليون لاجئ فلسطيني مسجلين لدى وكالة الغوث والتشغيل التابعة للامم المتحدة (اونروا) وهم لاجئون طردوا مع ذرياتهم من منازلهم ووطنهم المحتل ويتوزعون في الضفة الغربية وقطاع غزة والاردن وسوريا ولبنان ومعظمهم لايزالون يعيشون في مخيمات ويوزعون حسب مناطق تشتتهم على ٦٧ مخيما تشرف على ٦١ منها وكالة الامم المتحدة والبعض الآخر دون إشراف المنظمات الدولية.

● ففي الاردن يعيش نحو ١,٦ مليون لاجئ فلسطيني موزعين على ١٣ مخيما منها مخيم الحسين ومخيم الوحدات في عمان ومخيم الزرقاء ومخيم اربد وجرش والبلقان ومساحة هذه المخيمات تعتبر ثابتة منذ فترة إنشائها أي ٥٧٥٠ دونما ويبلغ متوسط الكثافة السكانية في هذه المخيمات ٤٢ نسمة لكل دونم واحد.

● وفي لبنان يوجد أكثر من ٤٠٠ ألف لاجئ فلسطيني منذ عام ٤٨و١٩٦٧م ويقيمون في ١٢ مخيما وتتوزع على خمس مناطق هي طرابلس وبيروت والبقاع وصيدا وصور وانشئت بعد حربي ٤٨م و٦٧م ودمرت هذه المخيمات أكثر من مرة بالاعتداءات الاسرائيلية على لبنان وأكبر المخيمات الـ١٢ مخيم عين الحلوة وظلت مساحة هذه المخيمات ثابتة منذ انشائها ومجموع مساحتها ١٦٦٩ دونما ويبلغ متوسط الكثافة السكانية فيها ١١٧ نسمة لكل دونم.

● وفي سوريا تقدر عدد المخيمات بـ(١٠) مخيمات وتأوي ما يقارب ٤٠٠ ألف فلسطيني وتتوزع هذه المخيمات في دمشق وحلب ودرعا، انشئت هذه المخيمات عام ١٩٤٨م وبعد حرب ١٩٦٧م ويبلغ متوسط الكثافة السكانية في هذه المخيمات ٨,٧ نسمة لكل دونم.

● أيضا مخيمات اللجوء داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة وغزة حيث يبلغ عدد اللاجئين في هذه المخيمات أكثر من مليوني نسمة ويقطنون مساحة تقدر بـ ٥٨٧٠ دونما في غزة و٦٠٢٩ دونما في الضفة الغربية وأنشئت هذه المخيمات بعد حرب ٤٨–١٩٦٧م ومتوسط الكثافة السكانية داخل هذه المخيمات يتجاوز ٢١,٨ نسمة لكل دونم ويعيش كذلك آلاف الفلسطينيين في العديد من دول العالم وبحسب احصائية قدمت لمؤتمر حول اللاجئين عقد في مدينة بوسطن بالولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٩٨م ومن هذه الدول مصر وعدد الفلسطينيين ٤٨٧٨٤ والسعودية ٢٧٤٧٦٢ والكويت ٢٧٦٩٦ وبلدان الخليج الأخرى ١٠٥٥٧٨ والعراق وليبيا وامريكا الشمالية والجنوبية ٢٠٣٥٨٨ وبقية أنحاء العالم ٢٥٩٣٤٨ ويبقى أن حلول العودة ليست سهلة ولا يجب التنازل عنها تحت أي ظرف من الظروف خاصة وأن الحل الوحيد الذي يرضى به اللاجئون الفلسطينيون يكمن في تطبيق القرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة في عام ١٩٤٨م وتعويضهم عما لحق بهم من أضرار وخسائر نجمت عن تهجيرهم بالقوة من أراضيهم وممتلكاتهم.